الأزهر

مناقشة الشيخ عبد المتعال الصعيدي في نقده للآجُرُّومِيَّة

الأستاذ/ علي محمد شوقي(*)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مناقشة الشيخ عبد المتعال الصعيدي في نقده للآجُرُّومِيَّة

الأستاذ/ علي محمد شوقي(*)

كثيـرًا ما كنتُ أنبهرُ بهذا الذَّكاء النادر لذلك العَلَم الشـامخ، العلامةِ عبدِ المتعال بـنِ عبد الوهابِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الصَّعيديِّ المشـهورِ بـ(عبدِ المتعالِ الصَّعيديِّ) [١٣١١هـ، ١٨٩٤م - ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م] رحمه اللَّه.

أحسـبُه عالمًـا ذكيَّ الفـؤاد، ميَّـالًا بفطرتِه إلـى التَّجديد، مُراعيًا معاليَ الأمـور، عَزوفًا عن سفاسِـفِها وصغائرِهـا، نبَـتْ به هـذه الفطرة الزكيَّة عن صَرْف أوقاتِه في اللَّهو، وجذبَتْه إلى معاشرةِ العِلْم والأدبِ والفِكر.

كان مـن طُـلَّابِ الإصلاحِ المدنـيِّ والتجديدِ العلميِّ والدينيِّ المخلِصينَ، لا من الذين اتَّخذوا العِلْمَ ذريعةً لجمع المال ولا وسـيلةً لجاهٍ، فهو لم يَدَّخـر مالًا، ولـم يتأثَّل عقـارًا، ولم يصرف جُـلَّ أوقاته للكسـب، بل كان اشـتغاله بالأمور التجديديَّة، ومثل هذا يكون مُؤثِّرًا في أهل جيله تأثيرًا نافعـًا[1].

ولذلك كانت له آثـارٌ علميَّةٌ وتجديديَّةٌ كثيرة في مختلف الفنون، منها في علم النَّحْو: «دروس النحو لطلاب السـنة الأولـى بالمعاهد الدينية»، وهـي مخطوطـة موجـودة بالمكتبـة الأزهرية -العامرة- برقـم (٣٠٢٥٢)، صنَّفه للمبتدئين، منتقدًا فـي مُقدِّمتِـه المتنَ المشـهورَ المبارك المعـروفَ بـ(الآجُرُّميَّـة) نسـبةً إلـى مؤلِّفهـا العلامةِ: محمـد بن محمد ابن داود الصنهاجي، أبـي عبد اللـه، المعروف بـ(ابن آجُـرُّوم) (ت. ٧٢٣هـ) رحمه اللَّه.

ومع كـون (الآجُرُّوميَّة) قـد حظِيتْ باهتمام العلماء في القديم والحديثِ؛ فتناولوها بالشرح والدِّراسـة والتحقيـق والاسـتدراك والتَّحْشـية والإعـراب والنظم والتتميم خلال سـبعةِ قرون مضـت، ومع كونها قد نَهلَ مـن معينِها الأجيالُ خلال سـبعةِ قـرون؛ حيث بلغ عدد شـروحها حوالي (٤٨٨) شـرحًا؛ بل أكثـر، إلا أنَّ العلامةَ الصَّعيديَّ -رحمه اللَّه- يرى أنها مغلقةُ العبارةِ

(*) باحثٌ بمكتب إحياء التُّراث بمشيخة الأزهر الشريف.

(١) لا يخفى على القارئ أن للشيخ آراء واجتهادات لا تسلم له، وقد ناقشه فيها الكثير من العلماء.

شبكة الألوكة www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

غامضةُ الإشارة، اشتملت على ترتيبٍ سيِّئٍ في الأبواب وفي الكلام عليها إلى غير ذلك.

وقد درستُ انتقاداتِه -رحمه اللَّه-، فوافقتُه في بعضها، ولكنَّني وجدتُ كثيرًا منها قد بلغ حدَّ التحامُل على الكتابِ ومؤلِّفِه؛ فرأيتُ أن أُعلِّق تعليقًا بنَّاءً على هذه الانتقاداتِ استكمالًا لمشروعه التجديديِّ، وضبطًا لمساره،-من وجهة نظري- وقد عرضتُ ذلك كما يلي:

الانتقاد الأول -من انتقادات العلامة الصعيدي-: (نقده لتعاريف الاسم والفعل والحرف):

قال العلامة الصعيديُّ -رحمه الله-: (فإذا فرغنا من تعريف الكلام ألقينا به[٢] في تعاريف الاسم والفعل والحرف، ولا نذكر له فيها إلا ما هو أشبه بالألغاز والرموز. فما يفهم المبتدئ من «دلَّ على معنى في نفسه وفي غيره»؟ وكأنا أخذنا على عاتقنا ألَّا نذكر له إلا ما يحتاج إلى شرح وبيان).

وهذا النقدُ، إمَّا أن يكون نقدًا لذكر أنواع الكلمة في البداية: وهذا مردودٌ بلا شك، فإنَّ تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف هي الضرورة الأولى التي يجب أن يتعلمها طالب علم النحو، ومعنى كونِها ضرورة: أنه لا بد أن يقوم بها الطالبُ في ذهنه قبل أيِّ عملية نحوية؛ إذ كيف سيقومُ بالإعراب دون التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة، مع أنَّ كُلَّ نوعٍ له إعرابه الخاص.

وإما أن يكون نقدًا لأسلوب بعض الشُّرَّاح: فيما ذكره بقوله: (ولا نذكر له فيها إلا ما هو أشبه بالألغاز والرموز. فما يفهم المبتدئ من: «دل على معنى في نفسه وفي غيره»؟ وكأنّا أخذنا على عاتقنا أن لا نذكر له إلا ما يحتاج إلى شرح وبيان).

فأقول: هذا ليس عامًّا في كُلِّ شرحٍ من شروح الآجُرُّوميَّة، ومع ذلك فليس هذا محلّ النقاش، فإنَّ حديثَنا هنا عن الآجروميَّة.

فإن قيل: إنَّ الشيخ -رحمه الله- إنما انتقد هنا الأسلوب التعليميَّ عمومًا.

فأقول: هذا ليس عامًّا في كُلِّ شرح من شروح الآجُرُّوميَّة!

الانتقاد الثاني -من انتقادات العلامة الصعيدي-: (تسرُّعه بذكر علامات الإعراب):

قال رحمه الله: (ولست أعجب إلا من تسرُّع صاحب المتن بذكر باب الإعراب وعلاماته، باب لعمري طويل الذيل كثير التقاسيم، يكاد يُشوِّش على المنتهي فكيف المبتدئ؟!).

وهذا النقدُ أيضًا، إمَّا أن يكون نقدًا لذكر باب الإعراب في البداية: وهذا مردودٌ؛ فإنَّ غاية هذا الباب هي تقسيم الكلمة إلى مُعربٍ ومبنيٍّ، وهذه الغايةُ هي الضرورة الثانيةُ التي يجب أن يتعلَّمها طالب علم النحو؛ إذ إنَّ فهم قاعدة المُعربِ والمبنيِّ هي المحطَّةُ الأولى التي يجب أن يتخطَّاها السائرُ إلى فهم هذا العلم الجليل، ولا يُمكن أن يقوم الطالبُ بأيِّ عمليَّة نَحْويَّة إلا من خلالها.

وأما اهتمام ابن آجرُّوم -رحمه الله- بهذا الباب، -حتى ذكره على طريقتين في فصلين مختلفين، وهو ما وسمه الشيخ الصعيديُّ -رحمه الله- بالتشويش-: لأنَّ هذا الباب هو أهمُّ أبواب النحو على الإطلاق؛ إذ فيه أكثر أصوله، ومن أتقن الأصول صار قادرًا على فهم

(٢) أي: بالطالب.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفروع مهما كَثُرت، بل إنَّ كُلَّ ما سيأتي بعد ذلك من النّحْو سيعتمد اعتمادًا كاملًا على باب الإعراب، فكلُّ ما يُقرِّره ابن آجرُّوم في «باب الإعراب» لا بد أن يُطبِّقَه الطالب على كُلِّ بابٍ من الأبواب التالية؛ من المنصوبات والمرفوعات والمخفوضات، ولا يستطيع الطالبُ أبدًا أن يفهم جميعَ هذه الأبواب التالية إلا بفهم «باب الإعراب» فهمًا قويمًا.

وإمَّا أن يكون نقدًا لطريقة عرض «باب الإعراب»؛ فإنَّني أوافقُ الشيخ الصعيديَّ -رحمه الله- موافقةً جُزئيَّة، من جهةٍ تعليميَّة، تختلفُ فيها الأنظارُ اختلافًا لا يُدينُ صاحب الآجُرُّوميَّة رحمه الله، وأقول: قد نستبدلُ هاتين الطريقتين اللتين ذكرهما صاحبُ الآجرُّوميَّةِ بطريقةٍ سهلةٍ مُختصرةٍ ثالثة، ذكرتْها بعضُ الكتب المُعاصرة[٣].

الانتقاد الثالث -من انتقادات العلامة الصعيدي-: (تكلَّمتْ الآجرُّوميَّة عن الإعراب ولم تتكلم عن البناء):

قال رحمه الله: (ثم إنه تكلم على الإعراب ولم يتكلم على البناء، فحجب بهذا نصف الفن عن الطالب، وقد ذكر شيئًا من المبنيات في أثناء الكتاب، فكيف يعرف معنى كونها مبنية من لم يسبق له معرفة البناء؟).

أمَّا كونه لم يتكلَّم عن المبنيَّات: فهذا صحيح، ولكنَّه ليس تقصيرًا من صاحب الآجرُّوميَّة رحمه الله، وإنَّما هي وجهة نظرٍ مضمونها: (أنَّ هذا مما يُفترضُ بيانُه للطالب من قِبَل الشارح)؛ إذ إنَّ ترتيب الآجرُّوميَّةِ يقتضي هذا المعنى، فإنَّها مقسَّمةٌ من الناحية التعليمية إلى أربعة أرباع: الربع الأوَّل: في الكلمة والكلام. والربع الثاني: في الإعراب. والربع الثالث: في الأفعال رفعًا ونصبًا وجزمًا. والربع الرابع: في الأسماء رفعًا ونصبًا وخفضًا.

ويجب على شارحها إذا انتهى من الربع الأوَّلِ -وقبل أن يبدأ في الربع الثاني-: أن يشرح للطالب المبنيَّات في كلماتٍ قليلة تُناسبُ منهجيَّة الآجرُّوميَّة؛ يتعلَّم من خلالها الطالبُ القواعد التالية[٤]: (الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر كُلُّها مبنيَّة)؛ فالحروف مبنيَّةٌ على حركات أواخرها، والأفعال الماضية كُلُّها مبنيَّة على الفتح الظاهر أو المُقدَّر، وفعل الأمر مبنيٌّ على ما يُجزم به مضارعه.

إذن، يتبقَّى في النَّحو كُلِّه (الأفعال المضارعة والأسماء) وهذا الذي تبحثُه الآجرُّوميَّة، و(الأفعال المضارعة والأسماء) منها المُعرب ومنها المبني:

فالأفعال المضارعة: كلُّها معربةٌ، إلا إذا اتصلت به إحدى النونين: نون النسوة فيُبنى على السكون، أو نون التوكيد فيُبنى على الفتح.

والأسماء: كلُّها مُعربةٌ إلا عشرة أسماءٍ تُبنى على حركات أواخرها، وهي: الضمائر، وأسماء الإشارة عدا المُثنَّى، والأسماء الموصولة عدا المثنى، وأسماء الاستفهام عدا (أيٍّ)، وأسماء الشرط عدا (أيٍّ)، والعلم المختوم بـ(وَيْه)، والأعداد المركبة عدا اثني عَشَر، والظروف المركبة، وبعض الظروف المفردة.

إذن، وبعد أن اتَّضح لك -أيُّها الطالبُ- (البِناءُ) على هذا التصوُّر، فاعلم أنَّ الآجرُّوميَّة تبحثُ -في الرُّبعين الثاني والثالث- في المُعرب

(٣) ينظر: «إحياء النحو» لإبراهيم مصطفى: ١٠٨.

(٤) ذكرتُ هذه القواعد هنا مُجملةً؛ إذ لا يتَّسع المجال لذكرها بأمثلتها، مع التنبيه على كونها لا تتعدَّى صفحتين للمبتدئ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من (الأفعال المضارعة والأسماء) فقط، ولا تبحثُ في المبنيَّات.

فالمبنيَّات –التي هي الأمور الثابتةُ التي لا تتغيَّر بتغيُّر الإعراب– تُلخَّصُ للطالب في ذهنه في كلماتٍ يفهمها، وسطورٍ يحفظُها؛ ليتفرَّغ بعد ذلك للإعرابِ في (الأفعال المضارعة والأسماء).

هذه هي الوجهة التعليميَّةُ عند صاحب المتن، ابن آجرُّوم رحمه الله.

الانتقاد الرابع –من انتقادات العلامة الصعيدي–: (عدم ذكرها حكم الحروف من حيث الإعراب والبناء):

قال رحمه الله: (وشبيه بهذا عدم ذكره حكم الحروف في الإعراب والبناء وغيرهما كما ذكر ذلك في الأسماء والأفعال، فلا ندري لذلك موجبًا للفهم إلا التحكم المحض والإخلال بترك الكلام على ثلث الكلام).

أقول: بِناءً على ما ذكرتُه من الوجهةِ التعليميَّةِ لابن آجروم رحمه الله، فليس هذا تحكُّمًا ولا إخلالًا، وإنَّما هي منهجيَّةٌ معتبرةٌ؛ إذ كيف يُعيدُ (حُكمَ الحروف)، ومن المُلقى على عاتقِ الشارح أن يُبيِّن للطالب في البداية كونَ جميع الحروف مبنيَّة على حركات أواخرها، وأنَّ بحثَ الآجروميَّة إنَّما هو في بيان المُعربات من الأسماء والأفعال المضارعة.

إذن، فذكر (حكم الحروف) هنا هو التحكُّم المحض، وهو الإخلال بالمنهجيَّة التي ألزم صاحبُ المتن نفسَه بها.

الانتقاد الخامس –من انتقادات العلامة الصعيدي–: (عرَّف ابن آجرُّوم المضارع ولم يُعرِّف الماضي والأمر):

قال رحمه الله: (وكذلك تراه عند الكلام على الأفعال يُعرِّف المضارع بما عرَّفه به[٥]، ولا يعرف الماضي والأمر، فهل ذلك لوضوحهما وخفاء المضارع؟ أم يضبط بما ذكره مما لا يميزه عن قسيميه إلا إذا عرف أن همزته للمتكلم إلخ؟ وقد يخفى ذلك على المبتدئين، وكان أسهل من ذلك أن يميز بين الأفعال من حيث الزمن كما هو المشهور).

ولي ملاحظتان على هذا الكلام:

الملاحظة الأولى: قوله: (يُعرِّف المضارع...، ولا يُعرِّف الماضي والأمر).

والجواب على ذلك: أنَّ ابن آجرُّوم لم يُعرِّف المضارع أصلًا، وقوله: (والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائدِ الأربعِ التي يجمَعُهَا قولُك: (أنَيتُ)، ليس تعريفًا للمضارع، وإنَّما هو وصفٌ لواقع المضارع، فالمضارع لا بد أن يبدأ بحرفٍ من حروف المضارعة، إمَّا أن يبدأ بالهمزة إن كان للمتكلِّم: (أذهب)، أو بالنون إن كان للمتكلِّمين: (نذهب)، وإمَّا أن يُبدأ بالياء إن كان للغائب: (يذهب)، أو يبدأ بالتاء إن كان للمخاطب: (تذهب).

الملاحظة الثانية: قوله: (وكان أسهل من ذلك أن يُميِّز بين الأفعال من حيث الزمن كما هو المشهور).

وأقول: تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ليس تقسيمًا بحسب الزمن أصلًا، وإنَّما هو بحسب الصيغة، فالفعل إمَّا على وزن (فَعَلَ) كضَرَب، أو (يَفْعَل) كيَضْرب، أو (افعل) كاضْرِب. ولو أرادوا تقسيمه بحسب الزمن

(٥) يقصد بذلك قولَ صاحب «الآجرُّوميَّة» رحمه الله: (والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائدِ الأربعِ التي يجمَعُهَا قولُك: «أنَيتُ»).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لقالوا: ماضٍ، ومستقبل، وحال؛ فالفعل الماضي سُـمِّي ماضيًا؛ لأن زمانه في الأكثر في المُضي، والأمر: سُمِّي أمرًا لدلالته على الأمر، والمضارع سُمِّي مضارعًا لشبهه بالاسم.

قال الإمام أبو حيَّان الأندلسي رحمه الله[٦]: «وأقسامه: ماض وأمر ومضارع... وهذه القسمة بالنظر إلي الصِّيَـغ لا بالنظر إلي الزمان، وهي قسـمته الأولى؛ لأنَّ بها تميّزَ المبنيُّ من المُعرَب والمبهم والخاص».

وقد انتقـد العلامة الصعيـديُّ -رحمه الله- بعض عبارات ابن آجرُّوم، وناقشتها كما يلي:

١- عبارة: (والأمر مجزوم على الأصح[٧]:

قـال العلامة الصعيـديُّ رحمه اللَّـه: (يقول المؤلف: والأمر مجزوم على الأصح، وتظل هذه العبـارة على غلطها تمر على كل طالب من يوم ألف المتـن إلى الآن، فهل بمثـل ذلك يمكننا أن نربي لهم ملكات صحيحة وفهمًا صوابًا؟).

ووجه الإشـكال عند الشيخ الصعيديِّ رحمه اللـه أنَّ كلمة (مجـزوم، أو مرفوع، أو منصوب، أو مجـرور) لا تُقالُ إلا فـي المُعربات[٨]، وهي أكثر الأفعال المضارعة والأسـماء، فكيف يقولُ صاحب الآجرُّوميَّة: (والأمر: مجزومٌ أبدًا)؟!

والجـواب: أنَّ ابن آجروم -رحمه الله- يرى أنَّ فعـل الأمر مُعـرب، وإعرابه الجـزم، وهذا مذهب الكوفييـن، يقولـون: (اذهـب) فعل أمـرٍ مجزوم وعلامة جزمه السكون، (اذهبوا) فعل أمرٍ مجزوم وعلامة جزمه حذف النون.

وأما قول البصريين والجمهور: فهو ما قدَّمتُه مـن أنَّ الأمـر يُبنى على مـا يُجزم بـه المضارع: (اذهب) مبني على السـكون، (اذهبوا) مبني على حـذف النـون، و(ادعُ) مبنـي على حـذف حرف العلّة[٩].

٢- عبارته في الماضي: (مفتوح الآخر أبدًا):

قـال رحمه اللـه: (ويقول فـي الماضي: إنه (مفتـوح الآخر أبـدًا)[١٠]، وإنما يقـال فيه: إنه مبنـي على الفتح، على أن في كلامه من النقص مـا يجعل الطالب يشـتبه عليه كثيـر من أفراد الماضي مثل ضربت وضربوا ورمى، مما يظهر له أنه ليس بمفتوح الآخر).

ولي على هذا الكلام ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: قوله: (ويقول في الماضي: إنـه مفتوح الآخر أبدًا، وإنما يقال فيه: إنه مبني على الفتح).

وأقـول: وهـل يعني قولـه: (مفتـوح الآخر أبـدًا) إلا أنه مبنيٌّ على الفتـح دائمًا؟ ولذلك لم يستشـكل أحدٌ من الشُّـرَّاح -على حدِّ اطِّلاعي- هذه العبارة، ودلالتها على المعنى المذكور.

مـع التنبيه إلى أنـه قد اختلفت النُّسَـخ في هذا الموطن، حيث جاء في بعضها: (فالماضي يبنى على فتح الآخر).

وهذه الجملة مثل الأولى إلا أنَّ فيها تصريحًا بالبناء. قاله الرملي في «شرحه»[١١].

---

(٦) في «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: ٦٧/١.

(٧) في الطبعات التي طالعتُها من «الآجرومية»: «والأمر: مجزومٌ أبدًا»، ولعلَّ هذا من نسخة أخرى.

(٨) ويُقال في المبنيَّات: في محل رفع، في محل نصب، في محل جر، في محل جزم ويُقال في المبنيَّات من الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر: مبنيٌّ على كذا لا محلَّ له من الإعراب.

(٩) ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» لكمال الدين الأنباري: ٤٢٧/٢.

(١٠) «الآجرومية»: ص١٠.

(١١) ذكره مُحقِّق «شرح الآجرُّوميَّة للشيخ عبد الله بن العشماوي»: ٧٥، ولم أجده في شرح الرمليِّ المطبوع.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد عبَّر بعبارة: (الفعل الماضي مفتوح الآخر أبدًا) أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) رحمه اللَّه في «التفاحة في النحو»[١٢]، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) رحمه اللَّه في «شرح كتاب سيبويه»[١٣].

الملاحظة الثانية: قوله: (على أنَّ في كلامه من النقص ما يجعل الطالب يشتبه عليه كثيرٌ من أفراد الماضي مثل: ضربتُ وضربوا ورمى، مما يظهر له أنه ليس بمفتوح الآخر).

وأقول: لا يُمكن أن يشتبه ذلك على من فهم أنَّ الماضي مبني على الفتح الظاهر مثل: ضَرَبَ، أو المُقدَّر فيما كان آخره ألفًا مثل: رَمَى، فهو فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف منع من ظهوره التعذُّر. ويُقدَّرُ فيه الفتح أيضًا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، مثل: ضربتُ وضربنا، فهو فعل ماضٍ مبني على الفتح المُقدَّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربعة متحركات.

ويُقدَّر فيه الفتح أيضًا إذا اتصل به واو الضمير، مثل: ضربوا، فهو فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وعليه: فالأصل في الماضي أن يكون مفتوح الآخر مبنيًّا عليه، وعبارة المصنف (مفتوح الآخر أبدًا) تقتضي تقدير الفتح عليه عند وجود العارض المانع من ظهورها.

٣- عبارته في المضارع: (مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم):

قال رحمه الله: (ويقول عن المضارع: إنه مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم فيطلق الكلام إطلاقًا، ومعلوم أن المضارع يُعرب ويُبنى).

من المعلوم لدى كُلِّ طالب من طلاب علم النحو أن قوله عن المُضارع (مرفوع) يعني: أنه مُعرب، وأنَّ الاستثناء بقوله: (ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم) يعني: أنه معربٌ في هاتين الحالتين، فإن دخل عليه ناصب نصبَه، نحو: «لن يَخيبَ مجتهد»، وإن دخل عليه جازم جزمه، نحو: «لم يجزعْ إبراهيم».

ووجه استشكال الشيخ -رحمه الله- أن الآجرُّوميَّة ذكرت المضارع المُعرب وأغفلت ذكر المبنيِّ، ولكنَّني قد بيَّنتُ وجهة نظر مؤلفها -في عدم ذكر المبنيِّ عمومًا- آنفًا.

٤- عبارته عن الحال: (لا يكون إلا بعد تمام الكلام):

قال العلامة الصعيديُّ رحمه الله: (يقول عن الحال: إنه «لا يكون إلا بعد تمام الكلام»[١٤]، فيجعل ذلك شرطًا فيه، مثل أن يكون نكرة سواء بسواء، فهل ذلك صحيح؟ كلا، فإن ابن هشام يقول عن الحال في «أوضح المسالك»[١٥]: إن الأصل فيه جواز التقديم والتأخير فتقول: جاء زيد ضاحكًا، وضاحكًا جاء زيد[١٦]، فهل بعد هذا يقال: إن الحال لا يكون إلا بعد تمام الكلام،

(١٢) ص: ١٦.
(١٣) ٣/٤٦٧.
(١٤) «الآجرومية»: ص١٩.
(١٥) ٢/ ٢٦٥.
(١٦) ينظر: «شرح قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام: ص ٢٣٥، ٢٣٦.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ونرى كل من يكتب على هذا المتن يجاريه في ذلك فيعده شرطًا من شروطه، وهل لأنهم يكتبون للناشئين يغافلونهم إلى هذا الحد؟! إن فات ذلك عليهم فلا يفوت علينا!).

ومع ما في هذا الكلام من الشدَّة على الآجروميَّة وشُرَّاحها، يؤسفني أن أقول: إنَّ العلامة الصعيدي -رحمه الله- قد فهم غير المراد عند صاحب الآجرُّوميَّة وشُرَّاحها فقد فهم أنهم يشترطون عدم تقدُّم الحال على صاحبها، مع أنَّ هذا لم يقل به نحْويٌّ قط[١٧]. ومُرادهم بقولهم: (إلا بعد تمام الكلام)؛ أي: بعد جملة تامة، بأن يأخذ الفعل فاعله والمبتدأُ خبره، فليس الحال حينئذٍ أحد جزأي الجملة، وهذا؛ لأنَّ الحال إنما تأتي لبيان الهيئة، فالأصل فيها أن تكون فضلة. وليس المراد من كلامهم اشتراط عدم تقديم الحال على أجزاء الكلام، فربما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام، كما إذا كان الحال اسم استفهام، مثل: كيف قَدِمَ عليٌّ؟ فـ(كيف): اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من (علي)، ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام[١٨]. وقد يجوز إتيانُها متقدمة، مثل: راكبًا جاء زيد.

وفي هذا المعنى يقول ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) رحمه الله[١٩]: «فأما الذي يُسمُّونه الحال، فنحو قولك: جاء عبد الله راكبًا، وقام أخوك منتصبًا، وجلس بكر متكئًا... لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله».

وعلى افتراض صحةِ انتقاد العلامةِ الصعيديِّ رحمه اللَّه، فنقول: إنَّما عبَّر ابن آجرُّوم بالأصل في الحال، فالأصلُ فيها أن تأتي بعد تمام الكلام، وهذا هو الذي يجب أن نعرضه للمبتدئ.

وفي هذا المعنى يقول ابن الخشاب (ت. ٥٦٧ هـ) رحمه الله[٢٠]: «فإن الحال تقع بعد تمام الكلام فقط، هذا هو الأصل فيها».

كانت هذه بعض الانتقادات التي لا تنقصُ من قدر اجتهاد العلامةِ المُجدِّد عبد المُتعال الصَّعيديِّ رحمه الله، بل تُعلِّقُ على طريقة تجديده تعليقًا بنَّاءً، وإنني لأحسب أنَّ النقد البناء يهدف إلى الكمال، وأنَّ العملَ التجديديَّ بأمسِّ الحاجة إلى نَقْدٍ بنَّاءٍ يُقوِّي العزيمةَ،ويدفعُ المسيرةَ، ويُشارك بالحركة مع الكَلِمة وبالنَّقدِ العمليِّ مع النقد القوليِّ.

واللَّهُ من وراءِ القصد.

❊❊❊

(١٧) إلا في بعض المواضع التي يجب فيها التقديم أو التأخير.
(١٨) انظر: «التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية»:ص ١١٢.
(١٩) في «الأصول في النحو»: ٢١٣/١.
(٢٠) في «المرتجل في شرح الجمل»: ١٦٢.

شبكة الألوكة - قسم الكتب